سياسة مكافحة الفساد في جمعية الجنس والمجتمع (Sex & Samfund)

1. المقدمة

تنطبق سياسة مكافحة الفساد على المتطوعين والموظفين والإدارة ومجلس الإدارة في جمعية الجنس والمجتمع وشركائنا. ويلتزم كل من المذكور أعلاه باتباع سياسة مكافحة الفساد هذه، ويتم معالجة أي انتهاك لهذه السياسة وفقاً لتوجيهات المتابعة والابلاغ الموصوفة في نهاية هذه الوثيقة.

ومفهوم الفساد لدى جمعية الجنس والمجتمع هو إساءة استخدام السلطة والوسائل الموكلة لتحقيق مكاسب شخصية. يتم استخدام هذا التعريف من قبل Danida ويوجد هذا التعريف في القانون الجنائي الدنماركي وفي الاتفاقيات الدولية. ويعرف الفساد كالرشوة والاحتيال والاختلاس والابتزاز.

إن الفساد هو تهديد للحكم الرشيد والتنمية المستدامة والعمليات الديمقراطية والممارسات التجارية الجيدة ويساهم في عدم المساواة الاجتماعية. وجمعية الجنس والمجتمع مسؤولة في أي وقت أمام فئاتنا المستهدفة وشركائنا والمتبرعين التابعين لنا، ومنع الفساد أمر بالغ الأهمية لنتائج التنمية التي نحققها من خلال عملنا.

والغرض من سياسة مكافحة الفساد هذه هو دعم أخلاقيات العمل التي تتسم بمستوى عالٍ من النزاهة الشخصية والتنظيمية سواء داخلياً أو فيما يتعلق بالشركاء والمتبرعين. النظام الأساسي لجمعية الجنس والمجتمع وعضوية جمعية الجنس والمجتمع في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة IPPF[1] يطالبان بمطالب واضحة لمنع ومكافحة الفساد، وسنفي بهذه المسؤولية من خلال تعزيز الشفافية والرقابة الديمقراطية في منظمتنا وفي المنظمات الشريكة لنا في الجنوب والشمال. ونقوم بذلك من خلال أمور من بينها أن يقوم أعضاء مجلس الإدارة وقيادات الموظفين بملء وتوقيع نموذج كل عام حيث يتم فيه بيان المصالح المحتملة سواء المتطابقة منها والمتضاربة.

وفقاً لمؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية[2]، فإن العديد من الدول التي تعمل فيها جمعية الجنس والمجتمع هي من بين الدول التي لديها أعلى نسبة لمخاطر الفساد. يجب أن تضمن جمعية الجنس والمجتمع أن الأموال التي نديرها لا ينتهي بها الأمر في الجيوب الخاطئة. تتلقى جمعية الجنس والمجتمع الأموال من العديد من المصادر والمتبرعين المختلفين، وعلينا إدارة هذه الأموال بشكل صحيح.

---

[1] جمعية الجنس والمجتمع عضوة في منظمة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة IPPF

[2] http://www.transparency.org/

تعمل جمعية الجنس والمجتمع في البلدان النامية في سياقات معقدة مع وجود اختلافات في اللغة والثقافة ونقر بأننا وشركاؤنا يجب علينا القيام بعملنا في إطار هذه الخلافات. ويتطلب هذا وبدرجة كبيرة من الجميع تعزيز والحفاظ على مستوى أخلاقي عالٍ وسلوك مسؤول قائم على المعرفة والاحترام والعقلانية. تتبع جمعية الجنس والمجتمع القانون الدنماركي في الدنمارك وأيضاً في الخارج. ونتبع أيضاً القوانين الوطنية حيث نعمل ونلتزم بالقوانين والقرارات الدولية.

2. المبادئ

1. **سوف نتجنب أي تضارب غير ملائمة في المصالح – سواء كانت حقيقية أو محتملة – بين المصالح الشخصية وبين مصالح جمعية الجنس والمجتمع ومصالح شركائنا.**
إن تجنب تضارب المصالح هو المبدأ الرئيسي في مكافحة الفساد. تنشأ تضارب المصالح في المواقف التي يكون فيها للفرد مصلحة خاصة أو شخصية والتي يمكن أن تؤثر على الجهود المبذولة لدى جمعية الجنس والمجتمع أو لدى منظمة شريكة. يحدث تضارب المصالح بشكل متكرر وليست بالضرورة أن تكون فساداً. أهم شيء هو كيفية التعرف عليها والتعامل معها. إذا لم يتم تحديد مثل هذه المواقف والتعرف عليها بشكل صحيح، فيمكن أن تعرض نزاهة جمعية الجنس والمجتمع أو شركائنا للخطر وربما تؤدي إلى الفساد. ويتوقع من الفرد أن يظهر حسن قدرته في الحكم على الأمور، وفي حالة الشك عليه أن يتوجه إلى رئيسه أو زميل له يكون محل ثقة.

2. **إساءة استخدام السلطة والابتزاز**
لن نحاول التأثير على شخص أو مؤسسة لتحقيق مكاسب خاصة من خلال استخدام مكانتنا الرسمية أو تقديم مزايا فردية لهم. وكذلك لن نستخدم ممتلكات ومرافق وخدمات وأموال جمعية الجنس والمجتمع لأغراض خاصة دون إذن. لن نستخدم أي شكل من أشكال الابتزاز للحصول على أي مزايا. ويشمل المبدأ أنه لا يجوز للفرد استخدام مركزه في جمعية الجنس والمجتمع أو في منظمة شريكة لتحقيق مكاسب خاصة، على سبيل المثال من خلال الاستفادة من العلاقات الجيدة مع الموردين للحصول على خدمات للاستخدام الشخصي بأسعار مخفضة (أجهزة كمبيوتر، سيارات، مواد غذائية، مساعدة استشارية، سفر، وما إلى ذلك). ويجب على الفرد أيضاً ألا يسيء استخدام سلطته كمسؤول للحصول على مزايا أو خدمات شخصية من الموظفين أو الشركاء.

3. **الاحتيال والاختلاس**
يعتبر الاحتيال والاختلاس غير قانونيين ولا يجوز استخدامهما للحصول على مزايا شخصية أو مهنية أو ملكية فيما يتعلق بجمعية الجنس والمجتمع أو المنظمات الشريكة أو أصحاب المصلحة الآخرين. الاحتيال جريمة اقتصادية تشمل النصب أو الخداع أو التزوير، حيث يحصل الشخص بشكل غير قانوني على مزايا أو أموال. يُعرف الاختلاس بأنه سرقة الممتلكات أو الأموال الموكلة

للشخص بشكل قانوني بحكم منصبه الرسمي كممثل أو مدير. ومن الأمثلة على الاحتيال والاختلاس استخدام أوراق مزيفة أو الكذب حول المؤهلات أو إساءة استخدام السلطة / المعرفة لسرقة النقود والمعدات أو إساءة استخدام الأموال المؤتمن عليها.

لذلك يجب دائماً اتباع قواعد جمعية الجنس والمجتمع والمتبرعين لنا للمحاسبة والتوثيق. على سبيل المثال يجب أن تتبع الموافقة على المدفوعات للشركاء التوجيهات الموجودة في "الميزانية والإدارة المالية لمشاريع Danida"، ويجب أن تتبع الموافقة على البرامج والمشاريع "دليل البرامج Programmanual". ويتوقع من جميع الأطراف المشاركة التحلي بالصدق وعدم إساءة استخدام مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة بهم.

4. الرشوة

تُعرف الرشوة بأنها عرض أموال أو خدمات أو قيم أخرى على شخص أو جهة أخرى من أجل إقناعه بتقديم خدمة مقابلة.
تعتبر الرشوة غير قانونية في جميع البلدان وتقضي على فرص علاقات التعاون العادلة والشفافة وأساس المجتمع الديمقراطي، ومثال على ذلك أننا لا نقبل الرشوة من الشركاء أو الموردين المحتملين لإبرام عقد معهم، وأننا لا ندفع الرشوة لشركائنا للحصول على النفوذ. وكذلك لا تقبل جمعية الجنس والمجتمع تحت أي ظرف من الظروف "رشوة التسهيلات"[3] من أجل تعزيز تنفيذ الأنشطة. نبني تعاوننا مع المنظمات الشريكة على الملكية المتبادلة والمسؤولية والمشاركة والمساواة.

5. المحسوبية والإيثار

لن نُؤثر الأصدقاء أو العائلة أو العلاقات الشخصية الأخرى فيما يتعلق بالتوظيف أو التسوق أو الخدمات أو المساعدة أو في مواقف أخرى.
المحسوبية هي إيثار الأقارب والأصدقاء. ومن الأمثلة على المحسوبية هو عرض عقد على أحد الأصدقاء / أفراد العائلة بالرغم من أن الآخرين مؤهلين بشكل أفضل وعلى استعداد للقيام بالعمل، أو تقديم رواتب أعلى وفوائد أخرى للموظفين الذين لديهم علاقة شخصية مع الإدارة. لتجنب الإيثار والمحسوبية عند التسوق يتبع سياسة التسوق الخاصة بجمعية الجنس والمجتمع. وعند التوظيف في جمعية الجنس والمجتمع يتم اتباع معايير شفافية عامة لاختيار أفضل مرشح. وهنا يجب التأكيد على أنه إذا تم التعامل مع تضارب المصالح بشكل جيد، فقد يكون من المقبول توظيف / التعاون مع العائلة أو الأصدقاء - بشرط أن تكون معايير الاختيار واضحة وأن يكون الصديق / فرد العائلة هو أفضل مرشح.

---

[3] وهي عبارة عن مبالغ صغيرة تُدفع للجهات الفاعلة ذات الصلة لتعزيز أو تأمين الأنشطة والأعمال والتي تقع بحكم مناصبهم في نطاق واجباتهم ووظائفهم

6. الهدايا

لن نقدم أو نتلقى بشكل مباشر أو غير مباشر الهدايا أو الخدمات والتي قد تؤثر على عملنا أو أداء واجباتنا أو قد تضر بطريقة أخرى بجمعية الجنس والمجتمع.
وتُعرف الهدايا على سبيل المثال وليس الحصر بالخدمات أو السفر أو الترفيه أو الأشياء والخدمات المادية. ولاحترام التقاليد المحلية وحسن الضيافة العامة يتم قبول الهدايا الصغيرة. تختلف قيمة الهدايا المقبولة من بلد إلى آخر. لا تقبل الهدايا على شكل نقود مطلقاً. ومن المتوقع أن يظهر جميع الأشخاص المنتمين لجمعية الجنس والمجتمع حسن قدرتهم في الحكم على الأمور وفي حالة الشك ينبغي الاتصل بالمسؤول عليهم. القاعدة الأساسية هي أن الهدية لا يجب أن تؤثر أبداً على حكم الفرد المستقل، وأنه يتم مشاركة الهدايا مع الزملاء إذا أمكن.

3. آلية تقديم الشكاوى

تتخذ جمعية الجنس والمجتمع موقفا في حالات تضارب المصالح التي يصعب على الفرد حسمها أو اتخاذ القرار بشأنها. إذا اكتشف متطوع أو موظف أو مسؤول أو عضو بمجلس الإدارة في جمعية الجنس والمجتمع أو في منظمة شريكة حالة فساد، فإن الشخص المعني ملزم بإبلاغ شخص مسؤول في جمعية الجنس والمجتمع بذلك.

وإذا كنت لا تشعر بالراحة بإبلاغ مسؤول في جمعية الجنس والمجتمع، فيمكن إبلاغ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة "IPPF SafeReport "، ويمكن أيضاً المراجعة خدمة الإبلاغ الخارجية التابع لنا في حالة الاشتباه أو الشائعات أو في حالة الشك فيما يتعلق بحالة فساد.

يتم الإبلاغ على الموقع الإلكتروني https://www.ippf.org/safereport.

يمكن أن تنتهي قضايا الفساد بالإقالة وإخطار الشرطة أو عقوبات أخرى إذا اتضح أنه تم انتهاك القانون. وسيتم إخطار المتبرعين في حالة فتح تحقيقاً.

4. الإعلان

تريد جمعية الجنس والمجتمع أن تكون منفتحة بخصوص ممارساتنا المالية والمحاسبية. سيتم نشر حالات الفساد أو الحالات التي تم فيها إجراء تحقيق في قضية على أساس اشتباه مبرر بالفساد على الموقع الإلكتروني للجمعية. ومتاح أيضاً على الموقع سياسة مكافحة الفساد لجمعية الجنس والمجتمع.

تم النظر في سياسة مكافحة الفساد من قبل مجلس إدارة الجنس والمجتمع يوم 6 يونيو (حزيران)، وتم مراجعته يوم 15 أغسطس (آب) 2019.

ودخل حيز التنفيذ في 15 أغسطس (آب) 2019

رئيس مجلس الإدارة	الأمين العام
Josephine Obel	Bjarne B. Christensen